

رياضة

نهر جبر

النوادي الوهميّة أصوات انتخابية
ووسيلة لنيل المساعدات المالية

تعاني الرياضة المحلية من مشاكل كثيرة وترزح تحت اعباء كبيرة، غالبا ما تتم معالجة بعضها بحلول آنية او مرحلية او بمسكنات بعيدا من الحلول الجذرية. النوادي الوهمية واحدة من المشاكل التي لم يتمكن احد من مكافحتها او الحد من انتشارها، لارتباطها بعوامل اساسية متجذرة في مجتمعنا، ابرزها التحايل على القانون لعدم تطبيقه

مفهوم النوادي الوهمية مرتبط بتلك المعدومة النشاط او التي يقتصر نشاطها على مناسبات قليلة ومحدودة. هي نواد قائمة في الشكل وتملك الافادات القانونية للجانب الاداري من المرجعية المختصة، علما ان الحرب في لبنان ساهمت في انتشار هذه النوادي خلافا للوقائع الميدانية على الارض.

استبشر الرياضيون خيرا من تحويل مديرية الشباب والرياضة التي كانت تابعة لوزارة التربية والفنون الجميلة (لاحقا وزارة التربية والتعليم العالي) الى وزارة لها موازنتها الخاصة وهيكلتها وخططها وبرامجها لانعاش وتطوير القطاعين الشبابي والرياضي. فهل خاب ظنهم بعد 21 سنة على ولادتها، وهل تتحمل الوزارة وحدها مسؤولية مكافحة النوادي الوهمية؟

تفاوت الاداء بين وزير وآخر في وزارة الشباب والرياضة (لم تسند يوما الى صاحب اختصاص) وطغى الطابع الخدماتي غير الرياضي لاهداف سياسية، انتخابية، طائفية ومذهبية، على عمل غالبية الوزراء من دون اغفال بعض الاستثناءات، مع التأكيد على ان العائق الاساسي في عمل الوزارة هو موازنتها الضئيلة غير الكافية على الرغم من ارتفاع ارقامها اكثر من مرة، والقوانين والانظمة القديمة التي تحتاج الى تحديث وتطوير. كذلك من الصعب المقارنة بين اداء وزير وآخر من دون اغفال ان البعض منهم لم يكلف نفسه الحضور الى الوزارة طوال ولايته، واسند الامر الى معاونه، او كان يحضر لاهور سياسية، بينما تولى تسيير شؤون الوزارة مسؤول من حزبه، مع الحرص على التأكيد ان هناك من نجح في ملف واخفق في ملفات اخرى، والعكس صحيح.



رئيس دائرة الرياضة في وزارة الشباب والرياضة محمد عويدات.

الشأن الرياضي ان تبقى الرياضة بعيدة من كل التجاذبات السياسية التي تؤثر عليها سلبا في اماكن كثيرة".

واستبعد المسؤولية القانونية والمادية عن اللجنة التنفيذية للجنة الاولمبية اللبنانية "لان ليس لها اية علاقة بترخيص الجمعيات والاندية، ولا بتنظيم البطولات التي تحدد الاندية الناشطة والمتابرة والاندية

بعض الوزراء لم يكلفوا انفسهم الحضور الى الوزارة واسندوا الامر الى معاونيهم



المحاضر الاولمبي والعضو السابق في اتحاد العاب القوى وديع عبدالنور.

والرياضة لمكافحة هذه الظاهرة، كشف عويدات ان الوزارة قامت سابقا "باكبر عمليتين للمسح الشامل لجميع الاندية الرياضية في كل لبنان وذلك في عهدي الوزيرين السابقين الراحل روبر غانم وسيبوه هوفنانيان، وبالتعاون مع ادارة الاحصاء المركزي وتمويل من احتياط الموازنة بقرار من مجلس الوزراء في حينه، وذلك منذ اكثر من عشرين عاما، وقد ساهم هذان المسحان في تصحيح الخلل الى حد كبير مع انهما لم يكونا مثاليين".

اضاف: "حاولت الوزيرة فارتينييه اوهانيان منذ اللحظة الاولى لتسلمها مهماتها اجراء مسح شامل جديد، لكنها اصطدمت بعدم وجود اعتماد مخصص لذلك في موازنة وزارة الشباب

غير الناشطة والمعطلة. لكن تترتب عليها مسؤولية معنوية لانها تمثل الهيئة العليا للقطاع الرياضي الاهلي".

اضاف: "قبل تحديد المسؤوليات يجب تحديد الخلل الذي يطرأ على الوضعية القانونية للاندية والمتمثل في امرين يمكن تلخيصهما في ما يلي: اندية فقدت احد ملامحها بمرور الزمن ولا تزال مستمرة في المشاركة بنشاطات وبطولات الاتحادات المنضمة اليها دون ان يؤثر فقدان الملعب او المقر او الصالة على عطائها، واندية لم تفقد لا الملعب ولا المقر لكنها انقطعت عن المشاركة في نشاطات الاتحاد ولم تشارك في بطولاته".

عن الاجراءات التي قامت بها وزارة الشباب

والرياضة. كما حاولت ايضا مع ادارة الاحصاء المركزي ورئاسة الحكومة، لكن الاعتمادات غير متوافرة ايضا في الظرف الراهن". لكنه اعتبر في المقابل ان عدم اجراء المسح "لا يؤثر تأثيرا مباشرا على نشاط تلك الاندية".

وقال: "من هنا تبرز المسؤولية الكبرى للاتحادات الرياضية في مكافحة ما يسمى الاندية الوهمية، حيث ان المرسوم 4481 اي مرسوم تنظيم الحركة الرياضية وخاصة في المادة التاسعة عشرة منه تنص على الغاء اي ناد (اعتمد في المرسوم مصطلح الجمعية الرياضية بدلا من النادي الرياضي) لم يمارس نشاطاته لمدة عامين متتاليين، وذلك كما حصل هذا العام والعام السابق عندما قامت الوزيرة وبناء على افادات الاتحادات المعنية بالغاء اكثر من 300 ترخيص العاب رياضية للجمعيات، معتمدة بشكل كلي عما تبليغه الاتحادات للوزارة من دون التدخل في شؤون الاتحادات لهذه الناحية، وتاليا لم تقصر الوزيرة ابدا في مكافحة هذه الظاهرة".

اضاف: "من هنا يبرز دور الاتحادات الاساسي في مكافحة هذه الظاهرة، فاذا لم تكن ادارة الاتحاد تتعامل بنزاهة وشفافية في هذه النقطة بالتستر على الاندية وعدم الإبلاغ عنها فهنا يكمن الخلل، وبما ان الاتحادات مستقلة في عملها وبخاصة في الامور الفنية وتنظيم البطولات وتحديد المشاركين من الاندية وتعريف المشاركة اي بمعنى متى يعتبر النادي مشاركا في البطولات او غير مشاركا، هل اذا شارك بلاعب او لاعبين او عشرة لاعبين في لعبة فردية على سبيل المثال يعتبر مشاركا. من هنا، اصدرت الوزارة تعاميم عدة الى الاتحادات حتى تضمن في انظمتها تعريفا للحد الأدنى من المشاركة حتى تستطيع ان تفرز الاندية الناشطة عن الاندية المهملة، ويكون النادي على علم واطلاع بما يترتب عليه في حال اخل بمتطلبات المشاركة المنصوص عليها في نظام الاتحاد".

في المقابل، رأى العضو السابق في اتحاد العاب القوى والمحاضر الاولمبي وديع عبدالنور "ان الجمعيات او الاندية الوهمية حقيقة ◀

رياضة

قائمة وليس تجنيا واتهاما، وذلك انطلاقا من ان وصف هذه الظاهرة المتجذرة لا ينحصر بمعنى عدم وجودها فعلا، بل لان تداعياتها تتخطى المعنى المقصود بصيغته المجردة الى تفاصيل وتفرعات لطالما ضربت الوسط الرياضي ونالت منه".
واعتبر ان هذه الحال "ليست وليدة البارحة بل تجذرت منذ عقود واولعت عمقا، وتجاوزت اكثر من حملة مسح قامت بها المديرية العامة للشباب والرياضة ثم وزارة الشباب والرياضة،

بالتذكي والتشاطر او التحايل، ولانه في مقابل الشطب التلقائي المباشر او غير المباشر، فان الترخيص لم يتوقف يوما ولو ان المقاييس والمعايير والشروط اختلفت. فثمة دائما من يتعثر فيتوقف ويندثر او يتحول وفق الغاية المبطنة التي انشئ من اجلها، صوتا ثمينا في الاستحقاقات الانتخابية في قطاع مترنج، وهنا لب المشكلة واصل العلة".
ووصف المفهوم المتداول لدور الاندية او الجمعيات الوهمية بـ"الاوراق الانتخابية

للقائمين على اتحادات ومن يتلطي خلفهم، فتضخ الحياة في اوردها حين تدعو الحاجة، فتلبي نداء الواجب، فتفيد وتستفيد".
اضاف: "هي كانت احيانا تقتصر لاعبين من جمعيات صديقة وشقيقة، واطمنى ان تكون هذه العادة السيئة اضمحلت اثباتا للوجود والاستمرار من منطلق الخدمات المتبادلة ايضا، وفي ذلك جواز مرور للحصول على مساعدات".
واعترف عبدالنور ان الرياضة اللبنانية عانت من هذا الواقع "غير الصحي، والمتمثل بنفخ احجام حفاظا على سلطة القرار او صيغة التوازن التي تحكم يومياتنا، والتي اوضحت تسمى بالميثاقية غير السوية، لان العمل بها حين يخرج عن اهدافه السامية، سيف ذو حدين".
واكد في المقابل ان "تشريح قطاعنا الرياضي سيجعله افضل وارشق بجمعيات فاعلة قوامها النوعية وليس الكمية، لتستطيع بالتالي مواجهة الصعوبات والتصدي للازمات. فيصّب الدعم في اوصالها بدل ان يتشتت ليرضي الغالبية، فتصبح المساعدة مهما كانت قيمتها المادية او المعنوية زهيدة متواضعة، ولفتة مسايرة لا اكثر".
ولم ينف واقع ندرة الاندية التي تدار وفق نظام المؤسسات "لان عددا كبيرا من الجمعيات المرخصة والناشطة كرتونية لا حول لها ولا قوة عند اول امتحان، وحالاتنا الراهنة بعد الانهيار المالي خير دليل على ما تقدم".
في الخلاصة، ثبت بما لا يدع الشك ان المرسوم 4481 الذي ينظم الحركة الرياضية والذي امل منه اهل الرياضة في النهوض بقطاعهم ولو من الناحية الادارية لم يتمكن من الحد من تفريخ النوادي الوهمية التي هي اقوى من اي قانون او مرسوم، لان من في يدهم تطبيق القانون مرتنون ولا يجروون من جهة، ولان هذه الاندية تحظى وبكل بساطة بدعم وغطاء سياسي وطائفي ومذهبي من جهة ثانية. في حين ليس مبررا تنصل الوزارة من مسؤولياتها ورمي المسؤولية على الاتحادات التي من واجبها الإبلاغ عن النوادي المتخلفة عن النشاط الرسمي.

1395 نادياً و47 اتحاداً!

- في بلد لا تتعدى مساحته 10452 كيلومترا مربعا، وصل عدد الاندية المرخصة من وزارة الشباب والرياضة الى 1395 موزعة على 47 اتحادا.
- كرة القدم 202 ناد (12 درجة اولى، 12 درجة ثانية، 28 درجة ثالثة، 105 درجة رابعة و45 درجة خامسة).
- كرة السلة 253 ناديا (10 درجة اولى، 15 درجة ثانية، 24 درجة ثالثة، 84 درجة رابعة و120 درجة خامسة).
- الكرة الطائرة 128 ناديا (12 درجة اولى، 16 درجة ثانية، 24 درجة ثالثة، 48 درجة رابعة و28 درجة خامسة).
- كرة اليد 16 ناديا (6 درجة اولى و10 درجة ثانية).
- ميني فوتبول 35 ناديا (14 درجة اولى، 12 درجة ثانية و9 درجة ثالثة).
- الركبي يونيون 5.
- الركبي ليغ 5.
- المبارزة 7.
- السباحة 26.
- جودو 19.
- العاب قوى 22.
- الفروسية 16.
- التنس 33.
- تايكواندو 53.
- الرماية 13.
- القوس والنشاب 9.
- اليخوت 5.
- الملاكمة 14.
- المصارعة 15.
- رفع الاثقال 11.
- الترياتلون 7.
- الجمباز 12.
- كانوي كايك 7.
- الكاراتيه 28.
- التجديف 6.
- الريشة الطائرة 12.
- الدراجات الهوائية 15.
- التزلج على الثلج 29.
- كرة الطاولة 108.
- الرقص الرياضي 22.
- السكواش 10.
- الووشو 19.
- البلياردو 14.
- التزلج المائي 7.
- التاي بوكسينغ 34.
- الكيك بوكسينغ 27.
- الكيوشنكاي 25.
- التربية البدنية 25.
- ايكيدو 10.
- رياضات قوة الرمي 8.
- البيتانك 14.
- الكباش 5.
- التراث والرياضات التقليدية 7.
- الالعاب القتالية المختلفة 9.
- الهايكيديو 6.

معك عالسمع
1717

دايماً بخدمتك!



المديرية العامة للأمن العام